

## بأقلامهم

### الإعلام بين الترسك والتوسك

كوقع سيف على صفحة جليد، انحفر 17 تشرين الاول في الروزنامة اللبنانية المثقلة، فاصلا ما قبل عما بعد، ومظهرا ازمان متناصلة. لم يعرف لبنان في تاريخه مرحلة شديدة الخطورة وبالغة الحساسية كالتي نعيشها منذ ذلك اليوم: اقتصاد منهك، مؤسسات مفلسة، بطالة متعاظمة، مصارف مترنحة وشارع مشتعل. المشهد شديد القتامة والسوداوية غالبية. لكن مهلا، اليأس ممنوع، وواهم من يظن اننا شارفنا النهايات. فكل نهاية بداية، وكل توقف هو استعداد للتوثب. حتى الموت ليس الا انتقالا. من يعرف تاريخ لبنان جيدا يدرك انه عصي على السقوط، بصيغته الفريدة ودوره الحيوي وهويته المتعددة والمنفتحة.

ما نسوقه ليس تغنيا بمجد غابر ولا مكابرة، بل واقع لا يمكن احدا التنكر له وحقيقة لا تطمس. للاعلام في هذا الاطار دور محوري. فاما ان يبث تهدة واما ان ينشر بلبله واثارة متمادية. له في ذلك اذعة متنوعة وفعالة تدرج في مروحة واسعة، من المنصات الرقمية والمواقع الالكترونية التي تربو على 500، الى وسائل التواصل الاجتماعي التي لا تنام، الى التلفزيونات والاذاعات والصحف. حتى ان كل من له عينان واذنان صار صحافيا يؤرخ للحظة ويوثق الحدث. لا فارق بين زيد وعمرو الا من حيث المعالجة الحكيمة والتأني في النشر مراعاة للاخلاقية المهنية.

اذا كانت السياسة في لبنان فنا لا يملك ناصيته غير كل ثاقب فكر شفاف بصيرة، والاقتصاد لغزا لا يستجلي غوامضه غير كل حصيف وعليم بعواقب الامور، فان الاعلام هو السلاح الامضى في السياسة والاقتصاد، سواء بسواء. موجه في الازمان، راصد للتحويلات، منبه، واعظ عند الاقتضاء، ناقل حقيقة من دون استعمال لها، ومضيء على الواقع بلا افتعال ولا تشييء.

لعل ما درج عليه بعض اعلامنا في الاشهر الاخيرة لا يشي بكثير وعي، اذ تكثر في ثنايا المرسلات الاعلامية ميول فاقعة ونزعات حزبية، ويبرز



بقلم  
زيد حرفوش\*

## ضيف العدد

### بارقة أمل

يتربق اللبنانيون بتفاؤل، ولو حذر، صدور التشكيلات القضائية التي يعدها مجلس القضاء الاعلى لتكون المدماك الاول في بناء دولة القانون والمؤسسات. واذا كان الرئيس الاول محط آمال كل اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم، فان الحراك الشعبي الذي بدأ منذ اكثر من اربعة اشهر يشكل حاضنة وخط دفاع اول عن استقلالية السلطة القضائية وداعما اساسيا لها في ما ينتظرها من مهام جسام، اهمها على الاطلاق محاسبة ناهبي المال العام واسترداده ومحاكمة المسؤولين عما آلت اليه اوضاع الدولة المالية والنقدية وادخال لبنان في حالة من التردى والاهتراء والانهايار شبه الشامل على كل الصعيد.

ان التجارب التي مرت بها الدول الاوروبية، وتحديد اليونان وإيطاليا وكذلك دولة ماليزيا، اثبتت الى اي حد يستطيع القضاء منع السلطات والحكام من تجاوز حدودهم الدستورية وحماية المال العام وفقا لقواعد المشروعية.

التشكيلات القضائية المؤمل صدورها قريبا ستكون بداية مسيرة جديدة للقضاء، هي على اهميتها بداية يتوجب تحصينها بصور قانون استقلالية السلطة القضائية الذي طال انتظاره. ثمة العديد من الاقتراحات في ادراج اللجان البرلمانية اصبح من الملح جدا ان ينكب المشرع اللبناني على دراستها، وصولا الى اقرار قانون يؤمن استقلالية السلطة القضائية ويحدد الحصانات والضمانات القضائية ويمنع تدخل الحكومة في الشؤون القضائية.

في الدول الديمقراطية يخصص الدستور بابا خاصا للقضاء، وآخر للسلطة القضائية يتضمن كل الاحكام الاساسية التي لها علاقة بتكوين السلطة القضائية وتنظيم عمل المحاكم والحصانات القضائية التي تركز استقلالية القضاء في ممارسة مهامه. في انتظار تحقيق ذلك في لبنان فان الاداء القضائي النزبه والشفاف والحاسم، المدعوم من الرأي العام والحراك الشعبي كفيل منع السلطتين التشريعية والتنفيذية من محاولة احتواء السلطة القضائية الضامنة لكل الحقوق والحريات والحارس لدولة القانون والحامية للمال العام.



بقلم الدكتور  
زهير شكر\*

ان لاستقلال السلطة القضائية اهمية خاصة لانها هي الضامنة لمبدأ فصل السلطات وتوازنها في عصر توحدت فيه عمليا السلطتين التشريعية والتنفيذية وضعفت فيه الرقابة البرلمانية على اداء الحكومة. ويتكامل دور القضاء الدستوري والسلطة القضائية ليهما معا في ترسيخ دولة الحق والعدل، القضاء الدستوري في رقابته على دستورية التشريع والسلطة القضائية في رقابته على اداء الحكومة واجهزتها التنفيذية.

ان بناء دولة القانون بمركزاتها الثلاثة: الفصل بين السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة وخضوع الحكام قبل المحكومين لسلطة القانون، والذي لم يتحقق طيلة قرن من عمر لبنان، يمثل هدفا ساميا ينبغي الوصول اليه في ظل التغيير الحاصل عند الرأي العام اللبناني الذي بدأ يتحرر من الطوق الطائفي والحراك الديمقراطي المدني الذي جمع، ولأول مرة، كل اللبنانيين ليدافعوا في اتجاه التغيير الديمقراطي الذي يبدو ان بشائره بدأت مع حكومة الرئيس حسان دياب.

تحديات وصعوبات كثيرة تواجه الحكومة والمسيرة طويلة ومحاولات العرقلة ستكون متعددة، الا ان النجاح في تجاوز الازمة الخطيرة ممكن اذا استطاعت الحكومة برئيسها واعضائها التحرر من ضغط السياسيين المسؤولين عما آلت اليه الاوضاع المالية والنقدية، وفتح ملف المحاسبة بحياد وموضوعية ليطاول كل فاسد وناهب من دون اي تمييز.

مهمة الحكومة، على صعوبتها، ليست مستحيلة لأن الرأي العام اللبناني الواعي والمدرك لحقائق الامور سيكون داعما اساسيا لها بمقدار ما هو جاهز لمحاسبتها اذا اخطأت.

فناعتنا راسخة انه اذا اعتمدت الحكومة خططا علمية وشفافة تامة، فان المجتمع الدولي لن يتخلى عن تقديم الدعم للبنان، لانه كما قال قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في اثناء زيارته للبنان عام 1997، انه ليس مجرد بلد بل رسالة سلام .

\* رئيس الجامعة اللبنانية سابقا